فصار كانه عبره فصلي لان يجعل غايه وانتها للفعل المتعلق بالكل ه
وقول انتهى الفعل اليه علا شموله لجميع اجزا الكل كحومان الناس حتى الانبيا
وعدم الحاج حتى المشاة والعرق بدن بدو حتى بعد اشتراكهما في الوزن مع
المهلة ص وحصول احدها استرا جاكون المعطوف حتى جزءا من متبوعه
ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج
نحو جاني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن
ان يتعلق الموت اولا بغير الانبيا ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبيا وان
كان موت الانبيا يتعلق بحسب الخارج في اثنا سائر الناس وهكذا المناسب
في الذهن تقدم قدم ركبان الحاج علا المشاة للنهر وان كان في بعض الاوقات
علا عكس ذلك ومع هذا فصح ان يقال عدم الحاج حتى المشاة واعلم
ان الانتهى بالجز الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزا الشي كذلك
الانتهى والملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح
فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزا الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في
المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجز الاخير فان اصل حتى ان
تكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عليها علا الجارة
واذا كانت محموله عليها لم تستعملها في معنييها جميعا ليبقى للاصل علاوة
الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون ما بعدها جزءا
لان الحاق الاجزا في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من الحاق المجاور
المتجاوز ثم هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص ه
معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجه الى ان يقال الجزء اعم من
ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي ه
**واو واما وام** كل من هذه الحروف الثلثة **لاحد الامرين** اي لثبوت الحكم علا
احد الامرين والامور حال كون ذلك الاحد **مبهما** اي غير معين عند المتكلم
ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا للكل من الامرين
لانها مستعمله لاحد الامرين علا ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من

وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او **وام المتصلة لازمة**
**لهمزة الاستفهام** اي غير مستعمل بدونها **يليها** اي يذكر بعدها بلا فاصله
**احد المستويين والمستوي الاخر يلي الهمزة** اي حرف الاستفهام ه
**بعد ثبوت احدهما** اي احد المستويين عند المتكلم **لطلب التعيين**
من المخاطب **ومن ثم** اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر يلي
الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين **لم يحسن** تركيب **ارايت زيدا ام عمرا**
فان المستوي فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يلي الهمزة هكذا
ما اختاره المص والمنقول عن سي ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت
ام عمرا احسن وافصح وح تكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا احسانا صحيحا
وان لم يكن احسن وافصح والترجمة الشريفية انه وجد في بعض
النسخ الكافية المقروة علا المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين
والاخر الهمزة علا الافصح ومن لم يحسن ارايت زيدا ام عمرا والحق
ان الحكم بضعفه لنزوله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب
لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص هنا لا يخلو
عن اضطراب والحق ما نقل عن سي **وانضم من ثم** اي من اجل ما ذكر بعينه
**كان جوابها** اي جواب ام المتصلة **بالتعيين** اي تعيين احد الامرين لان السؤال
عنه **دون نعم او لا** لانها لا تفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما
اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها
بلا او نعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا علا التعيين جاء اولا وقد جاب
بين كليهما الاحتمال الجها في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه
بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا علا شرطين لصحة وقوع
ام المتصلة احدهما وقوع احد المتساويين بعد ام المتصلة والاخر بعد
الهمزة بلا فاصلة وثانيهما انها لطلب التعيين بعد العلم بثبوت احدهما
فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع